الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

العراق واشكالية التنمية البشرية المستدامة

حسين علاوي النجم
اكاديمي

عانى العراق ويلات الحروب الواحدة تلو الاخرى التي أرهقت مشروع بناء الدولة العراقية على اسس سليمة وصحيحة ناهيكم عن تخلف استراتيجيات التنمية المستدامة في العراق، ما انعكس سلباً على البناء الاجتماعي وجعل اطروحة المجتمع المتباين هي السمة البارزة في حال تطبيق معايير التنمية المستدامة لقياس مستوى الدخل على سبيل المثال، فلا يوجد هنالك طبقة وسطى اليوم بل يوجد فقر وغناء ، وهذا يعود الى السياسات الخاطئة في مجال التنمية البشرية المستدامة ناهيك عن الظرف الامني السابق الذي ادام قطار البطالة، والتي هي نتاج السياسات الاقتصادية الناقصة وغير المدركة لابعادها، والتي لم تستطع حتى الان احتواء وتوظيف الايدي العاملة العراقية في اطار المشاريع الاستثمارية التي لابد ان تعمل على الحد منها لجعل عام ٢٠٠٨ حقيقة عام التغيير والبناء .

وعلينا ان ندرك ان التنمية والتنشئة الوطنية الصحيحة ستسهم في تدعيم قاعدة الأمن والاستقرار الاجتماعي والسياسي الذي يعد قاعدة الأمن والاستقرار الوطني العراقي، ومن هنا فإن الاهتمام بتنمية المجتمع العراقي وتطويره بهدف تحقيق التنمية الوطنية الشاملة والتقدم في شتى مجالات الحياة الإنسانية وخصوصا في مجالات التنمية السياسية والاجتماعية. والاقتصادية. والعلمية/ التقنية. تتطلب صياغة أو إعادة صياغة آليات وأساليب التنشئة الاجتماعية والتنشئة السياسية بأخلاقياتها وقيمها ومبادئها المطلوبة والمتوائمة مع احتياجات ومصالح الدولة العراقية الناشئة بعد ركام الحرب واعادة بناء الدولة العراقية وفق النماذج الحديثة لبناء الدولة ساعية الى عدم احداث قطيعة ابستمولوجية مع التارخ السياسي العراقي وتجربة التنمية المستدامة في العراق منذ عام ١٩٢١ ولغاية ٩ نيسان ٢٠٠٣ وصولاً الى ثمار خطة فرض القانون بعد عام منذ انطلاقها ، ومحاولة اختطاط استراتيجية عراقية في بناء الدولة من خلال معالجة الاخطاء والعمل على ادامة الفرص الناجحة للانفتاح نحو افق اوسع والعمل على توسيعها من اجل دعم التجربة العراقية الناشئة.

ولا شك أن التنشئة الوطنية الفاعلة التي من المفترض أن تختلف من دولة لأخرى وبالتالي من مجتمع لآخر، والتي يتم تدعيمها وتقويتها بمشاعر الولاء والانتماء القوي للوطن تؤدي دورا كبيرا في الحفاظ على أمن واستقرار المجتمع والدولة العراقية ، وهو الهدف الإستراتيجي الاول للحكومة العراقية.

ولا شك أن القضايا والمشاكل والتحديات التي يواجهها العراق بعد ٢٠٠٣/٤/٩ تتطلب تعاوناً علمياً وثيقاً وجهوداً علمية مكثفة تضع نصب أعينها ظاهرة العنف السياسي كهدف رئيسي لا مناص من التعامل معه بجدية وإيجاد الحلول الناجعة والفاعلة لمعالجة تلك الظاهرة وانهاء اسبابها . وهي مهمة علمية شاقة تتطلب توظيف الأساليب والطرق التحليلية المختلفة على المستويين الكلي والجزئي.

ولا شك أن معالجة القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية وخصوصا التعليمية في المجتمعات الإنسانية الحديثة في عصر ظاهرة العنف أصبحت مطلبا استراتيجيا ومصيريا هاما بعد أن غدت ظاهرة العنف نتاجاً طبيعياً لعملية التفاعل السلبي بين بعض المكونات الداخلية للمجتمع. أو تظهر كنتاج للتفاعل السلبي الخطير بين بعض من المكونات الداخلية للمجتمع مع ضغوط العامل الخارجي الدولي أو الإقليمي وفي مقدمتها الوجود العسكري الأمريكي في العراق ودوره في حل المؤسسة العسكرية العراقية وفتح الحدود على مصراعيها ما جعل العنف هو وسيلة لتصفية الحسابات بين جميع اطراف المعادلة السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣/٤/٩ .

اذن نحن بحاجة اليوم الى توظيف مدخلات البناء والتي كما اوضحنا لابد من استخلاصها من الاخطاء التي وقعت بها الانظمة السياسية التي ساهمت ببناء الدولة العراقية سواء سلباً او ايجاباً ، ومن ثم العمل على تطوير هذه الاستراتيجية ومواكبة التغييرات في الجسد العراقي نحو بناء متكامل وتنمية مستدامة.

سنغارا

فؤاد يوسف قزانجي
أستاذ جامعي

تقع سنجار على سفح جبل يحمل إسمها ويحيط بها من الشمال والغرب. أما أرضها الجنوبية فهي سهل خصب، تجري فيه مياه منابعه لتسقي بساتين التين والزيتون والتفاح إضافة إلى الخضراوات. وذُكر إن للمدينة نهراً يجري نحو منخفض الثرثار إضافة إلى مجرى غزير للمياه. لكن زراعة الحبوب فيها ديمية، فعيون الماء شحيحة لا تكاد تكفي للشرب. وتبعد سنجار ١٢٤كم غربي الموصل، أما سلسلة جبال سنجار فتمتد حتى الحدود العراقية-السورية ويبلغ طولها حوالي ١٠٠ كم، وارتفاع أعلى قممها يبلغ ١٤٩٨متراً.

سنجار Sinjar، سنغارا أو سنكارا، مدينة رافدينية قديمة تعود إلى زمن القرى الزراعية في عصر العُبَيد (الألف السابع ق.م. المعجم). كانت في زمن الإمبراطورية الآشورية، مركزا عسكريا لتموين الجيش، فقد ورد في أحد الرقم الطينية أنها كانت موضعاً لاستراحة الجيش الآشوري. وبعد سقوط الإمبراطورية الآشورية في عام ٦١٢ ق.م، ومجيء الإمبراطورية البابلية-الكلدية، أصبحت سنكارا تحت سيطرتهم حتى سقوط بابل في عام (٥٣٩ ق.م)، لتعبر النفوذ الفارسي بضعة قرون، ثم احتلها الإغريق عندما حكم السلوقيون بلاد الرافدين. وعلى مسافة ٣٠ كم من سنجار تل (حيّال) أكتشف فيه بقايا معسكر روماني مشيد بالحجارة، طول ضلعه (١٠٠م). كما وجد طابوقة كتب عليها باللاتينية إسم سرية (كوهلات السادس) من (الفيلق الآشوري) التابع للجيش الروماني، وكان هذا الموضع يسمى أيضاً (ألياناAliana.) وجاء أيضًا (هليام) في أخبار أميانوس مرسلينوس، أورده بعد المعركة بين الإمبراطور الروماني كوستانس ٢ (حكم بين ٣٣٧-٣٦١م) وشابور ٢ الساساني (٣١٠-٣٧٩م)، وهي معركة جرت في عام ٣٥٠م، وأورد بطليموس الخبر في كتابه الجغرافي.

سنجار الآرامية

في القرن الأول الميلادي برز في بلاد الرافدين أربع ممالك آرامية صغيرة هي: ميشان وحطرا (الحضر) وحدياب (أربيل) وسنكارا. وأصبحت سنكارا مركزًا لقوافل تجارية بين بلاد الرافدين وشمال سوريا. وكانت علاقتها قوية مع مملكتي حطرا وحدياب. وقد سكت سنكارا نقوداً باسمها. ودامت قرنًا من الزمن حتى حوالي ١١٤م، عندما اجتاحتها جيوش تراجان (١١٧٥٣ – م) مع حدياب. وعادت سنكارا لتصبح مركزًا عسكريًا وتموينيا للرومان بين ١١٤- ١١٦م، فحصنها الرومان وشيدوا لها سورًا، لتصبح خطا دفاعيًا في أيام الإمبراطور ماركوس اوريليوس (١٢١-١٨٠م). لكن الرومان تنازلوا عنها بعد هزيمتهم أمام الساسانيين، فأصبحت سنكارا (في معاهدة عام ٣٦٣م.) ساسانية. وبين القرنين ٥ و٧ للميلاد، إنتشرت المسيحية فيها وجاء ذكر أول أسقف لها يدعى (فاريس) في عام ٥٤٤م.

فتح المسلمون سنجار في حوالي عام (١٨هـ/٦٣٩م)، وفرضوا الجزية على أهلها، ما يؤكد أنهم كانوا مسيحيين. فضمت كوحدة إدارية إلى ولاية الجزيرة، وخضعت للحمدانيين في عام ٩٤٨م، ثم للسلاجقة التركمان في زمن الخليفة العباسي القائم بأمر الله (ت٤٦٧ هـ)، ثم خضعت لأتابكة الموصل في عام (٥٢١ هـ/١١٢٧م) في زمن الأمير عماد الدين زنكي. ومن آثارهم المعروفة منارة سنجار التي يرقى تاريخ بنائها إلى عام (٥٩٨ هـ/١٢٠١م) في عهد الأمير قطب الدين محمد. ومن بقاياها الإسلامية أيضًا: مبنى الخان الأتابكي ومرقد السيدة زينب الذي يرجع بناؤه إلى الأعوام (٦٣٩-٦٥٧هـ) وقبة الشيخ السويدي السنجاري.

الإيزيدية في سنجار

تعد سنجار موطن طائفة الإيزيدية أو اليزيدية وكانت طبقة "الفقراء" منهم (وهم نساك متصوفون يلبسون الأبيض) يعيشون عيشة كفاف وبساطة. وعلاقاتهم بمن حولهم معروفة بالطيبة. لهم مزارات مقدسة، يحتفلون فيها كل عام. يقول ميشيل شفالييه: "كان جبل سنجار في القرنين ٣ و٤م، المكان الأساس للتصوف النسطوري، ثم أصبح حقل صراع بين النساطرة واليعاقبة إلى أن اختفى المسيحيون خلال القرنين ١٦و١٧ بسبب ضغط الإيزيديين" . ويضيف في موضع آخر: "لوحظ مرات عديدة، من خلال مناطق امتداد الإيزيديين والنساطرة، في حالة الإيزيديين، أن هنالك محورين هما سنجار والشيخان، كانا أيضًا مكانَين للنسطورية قديماً. أما سنجار فاحتفظت حتى القرن ٢٠ بتنظيم عشائري (ص ٨٧). (...) وفي جبل سنجار، شأنه شأن جبل مقلوب (قرب الموصل)، حالات استبدال جرت بين الإيزيديين والنساطرة، فيذكر الأب جان فييه حالة ديرين نسطوريين في الشمال الشرقي من جبل سنجار تحولا إلى معبدين يزيديين" (آشور المسيحية الجزء الثالث ص ١٢٠٦). لكن الأب فييه لا يؤكد هذا الأمر، أي وجود أديار نسطورية في هذه المنطقة، إنما يذكر ما نقله الأب جاك ريتوريه الدومنيكي (١٨٤١-١٩٢١) الذي قال: "أمكنة كثيرة في جبال كردستان (...) أبراج وأمكنة دفاعية شيدها أناس من أزمنة سحيقة. بنيت بطريقة محكمة من صخور كبيرة أطلق عليها سكان المنطقة "بنايات الشيطان" أو "بنايات العمالقة"، نظرًا لضخامة بنائها وما تطلبه رفع صخورها من قوة". فيضيف الأب فييه في الحاشية: "لا أذكر أني رأيت أبنية مغليثية (Mégalithique أي آثارًا تعود إلى ما قبل التاريخ)، لكن أبنية (طسطافيسيا) وأحواض الذبائح هناك تستحق الدراسة والتمحيص، إذ نجد ما يشبه ذلك فوق جبل سنجار في ما يسمى بدير "وازينا wuzena" : Dera فوقع مستشرقون معروفون في خطأ عد معابد الإيزيديين الحالية أنها كانت في الأصل أديارًا. والحال، أقمت مرتين في سنجار، فلم أجد أديارًا قديمة، بل أطلال مناسك، يسكنها فقراء إيزيديون من قبيلة (تشيلكا) وهم ممن هاجروا من تركيا. فهذا يبرهن أن التقاليد المسيحية المحلية قد تكون مغلوطة، حتى إن كانت شخصيات مرموقة قد دعمت هذا الرأي في ما مضى، لكنها لم تعد تحظى بالتأييد اليوم" (آشور المسيحية ص ٨١١). ثم يضيف: "يلجأ أتباع هذا الرأي التقليدي إلى تحليل ساذج يعتمد على مبدأ التماثل فيقولون: "كل التكيات التي في الأودية هي ديورة، وبما أن تكية شيخ عدي هي في الوادي، فهي إذن دير قديم!"، ويقرّ الأب فييه قائلا: "لا أدعي معرفة كل أودية شمال العراق وكل التكيات التي فيه، لكن معظمها لا يخضع لمثل هذا التحليل الساذج، برغم أن في عموم هذه البلاد كانت الأديان المتعاقبة تستعمل المواقع الدينية نفسها، بدافع من روح الإستحواذ أو، بكل بساطة، لأن تلك الأمكنة كانت الأفضل. مع ذلك، لا مانع أن تكون معابد حديثة العهد قد شيدت في مواضع لم يقم فيها بنايات دينية سابقة، كما هو حال مرقد الشيخ عبد العزيز الكيلاني قرب عقره مثلا" (ص ٨١٢). ثم يستنتج: "حتى لو استطعنا البرهان على وجود جماعات نسكية في هذا الوادي - جماعات أو أفرادا —لكنّ ذلك يتطلب وجود دير وكنيسة، فالمثال هو أن ما يسمى بدير (بر قيطي) قرب جبل سنجار (لم يتم اكتشاف أي اثر لكنيسة يكون نساك دير عاصي في سنجار قد استخدموها) (...)، مع أن مجمع غريغوريوس الأول (٦٠٥م) يشير إلى وجود تجمعات (كنوشيا) للنساك إلى جانب أديرة. أما قبر (مار حنا) فليس بالضرورة عائدا لأحد الرهبان، فالتقاليد الإيزيدية اللاحقة تعد هذا الرجل بمثابة كاتب عمل لدى الشيخ عدي، وقيل إنه هو الذي خط كتابهم المقدس (جلوه) (بالحرف السرياني الكرشوني)".

نعم لهيئات مستقلة غير حكومية

روند بولص
وزارة الاقليم / لشؤون المجتمع المدني

استوقفني المقال المنشور في الموقع الالكتروني ankawa.com بعنوان (أهمية استحداث وزارة لشؤون المجتمع المدني في حكومة الاقليم) للاستاذ جورج منصور وزير الاقليم لشؤو ن المجتمع المدني ، لثراء مادته و طرحه الاكاديمي والموضوعي لهذا الموضوع الكبير لاهميته و ضرورته الملحة في الوقت الراهن وفي المستقبل. ما حثني على تسجيل ملاحظاتي وارائي بهذا الشأن ومن خلال هذا المقال.

ان مجتمعاً مثل المجتمع العراقي بشكل عام والشعب الكوردستاني بشكل خاص الذي عانى الكثير ولفترات طويلة تهميشا وقمعا وقهرا ومصادرة الحريات والرأي، على ايدى الحكومات المتعاقبة والتي معظمها كانت ذات طابع أستبدادي أستخباري دكتاتورى، وبلغت ذروتها في عهد النظام البائد الذي اقحم البلاد في حروب طاحنة، و شن حملات التصفية العرقية والابادة الجماعية ضد الشعب الكوردستاني ولم يتوان في استعمال الاسلحة الكيمياوية ضد الاهالي المدنيين الابرياء في مذبحة حلبجة الدموية. اضافة الى حملات التهجير القسري و عمليات الانفال ومصادرة الحريات العامة للمجتع. وحاول زرع الفتنة والحقد والكراهية بين مكونات الشعب العراقي من خلال نهجه سياسة ((فرق تسد))من اجل اضعافها و سهولة السيطرة عليها، بالتالي ضمان ديمومة حكمه الى اطول فترة ممكنة.

ان مجتما جريحا ومهمشا مثل المجتمع العراقي، احوج ما يكون اليه هو ايجاد منظمات مستقلة تعمل على اعادة تأهيله وبنائه على اساس احترام حرية الفرد وحقوق الانسان، بشكل عام و ضمان تمتع المواطن بالحريات المدنية العامة. وذلك من خلال بناء مجتمع مدنى متحضر يسوده الحوار والتسامح وقبول الاخر.

وكخطوة اولية تستحق الثناء في هذا المجال هي منح الشرعية وحرية العمل لمثل هذه المنظمات غير الحكومية في المجتمع وكانت حكومة اقليم كوردستان، سباقة بمنح هذه الفرصة، لعمل المنظمات المذكورة في الاقليم بشكل شرعي. وبدأت هذه المنظمات تنتشر في جميع محافظات الاقليم وبشكل ملفت للنظر، ما يدعو احيانا الى الريبة والحذر. ولكن كتقييم عام للدور وفعالية تلك المنظمات التي فاق عددها المئات، نجدها ذات دور محدود لايتناسب حجمها وبرماجها المعلنة. ولعل من اهم الاسباب برأي يكمن في قلة الخبرة والكفاءة لملاكاتها، اضافة الى شحة التمويل والتي عادة تعتمد على التمويل الرسمي الحكومي. كذلك عزلتها وعدم تبادلها الخبرات والعلاقات مع المنظمات الدولية ذات الخبرة العريقة في هذا المجال. اضافة عدم تقبلها والترحيب بها بالشكل المطلوب من قبل المجتمع والنظر اليها بعين الريبة احيانا، وذلك لكونها حديثة العهد في مجتمعنا اضافة الى ضعف ادائها و قدرتها على تعريف المجتمع بها وببرامجها بشكل واضح وجلي. حيث نجد العديد من هذه المنظمات عبارة عن مقرات شكلية تحمل يافطة على واجهتها و تستهلك تمويلها الشهري من دون نشاط يذكر. بشكل عام استطيع القول بان المنظمات غير الحكومية العاملة في الاقليم، فهي منظمات خاملة لا تملك برنامجا واضحا، ولم تنجح في كسب ثقة المواطن وتعبئته بالشكل المطلوب، ويكمن ضعفها الاساسي في ضعف ادائها وعدم استقلاليتها من حيث التمويل، لذلك بشكل أو باخر ستكون تحت رحمة و ضغط الممول. لان كثيرا ما تتقاطع مصالح المجتمع وبرامج تلك المنظمات مع برامج ومصالح الحكومات.

من اجل تفعيل دور هذه المنظمات الحكومية لانجاز برامجها بالشكل الافضل، لابد ان تتمتع باستقلالية كاملة وان تكون ذات تمويل ذاتي لا يمت بأي صلة الى الدوائر الرسمية في الدولة، لضمان استمراريتها و الحفاظ على نهجها المستقل.

ولكن نظرا للظروف الاقتصادية الصعبة، يمكن ان يضم دستور اقليم كوردستان المرتقب،فقرة عن تشكيل هيئة مستقلة لشؤون المجتمع المدني عوضا عن تشكيل مؤسسة رسمية حكومية في هذا الشأن، على غرار هيئة النزاهة و اللجنة العليا للانتخابات.

وان يصاغ ذلك لاحقا بقانون خاص يصدر بهذا الخصوص. بذلك نضمن الى حد كبير استقلالية وفعالية وديمومة هذه المنظمات من اجل تحقيق اهدافها في خلق مجتمع مدني يسوده الحرية والاخاء والتسامح.

الفليبين تزرع البسمتي لصالح البحرين!

د. عبدالله المدني
اكاديمي . البحرين

جميل حقا أن تتفرع مجالات التعاون ما بين جمهورية الفلبين الصديقة ومملكة البحرين إلى مجالات غير مسبوقة، فتتجاوز ميادين استقدام العمالة المدربة والعمالة المنزلية والتجارة البينية والسياحة والتعليم العالي والصحة إلى ميادين تعاون لا عهد لمنطقتي الخليج وجنوب شرق آسيا بها، وان تحظى كل هذه التطورات بمتابعة خاصة من القيادتين السياسيتين في البلدين

أما الأجمل فهو أن يكون هذا التطور بدافع تحقيق هدف استراتيجي هو ضمان الأمن الغذائي للطرفين المتعاونين، وذلك طبقا للإعلان الذي نشر مؤخرا بشأن زيارة وزير الصناعة والتجارة البحريني الدكتور حسن عبدالله فخرو إلى مانيلا ومحادثاته مع نظيره الفليبيني آرثر يوب، وما انطوى عليه الإعلان من تأكيدات فليبينية بشأن موافقة مانيلا من حيث المبدأ على تملك القطاع الخاص البحريني لمساحات كبيرة من الأراضي في الفليبين من اجل زراعة الأرز البسمتي (تحديدا) عليها بهدف تحقيق الأمن الغذائي للمواطنين من هذه المادة الغذائية الرئيسية وتوفيرها بأسعار معقولة في متناول يد المواطن.

ولسنا هنا بحاجة إلى القول أن هذا المشروع إذا ما قدر له التحول من فكرة إلى عمل ملموس بالدقة والصورة المتوخاة، سوف لن يحقق الأمن الغذائي لطرفي الاتفاقية فقط وإنما لعموم أبناء الخليج، انطلاقا من حقيقة كون الأرز هو المكون الرئيسي لوجباتهم، وحقيقة كون النوع البسمتي منه هو الذي يطلبه المواطن الخليجي من دون الأنواع الأخرى، إلا في حالات عدم وجود بدائل. وليس أدل على هذه الحقيقة من تأكيد الجانب البحريني على أن ما اتفق عليه مبدئيا هو استملاك أراض لزراعة ذلك النوع من الأرز بالذات، و الا فان الفلبينيين لا يشترطون أنواعا محددة من هذه السلعة التي تشير جميع الإحصائيات والتحقيقات أن أسعارها ارتفعت ٣ مرات ونصف المرة خلال الأشهر القليلة الماضية فقط، الأمر الذي دقت معه نواقيس الخطر من حدوث اضطرابات سياسية وفوضى اجتماعية في أماكن كثيرة من آسيا وأفريقيا، فترددت صدى تلك النواقيس بأشكال مختلفة مثل: تحذير منظمة اليونيسكو من تزايد ظاهرة إخراج الأسر لأطفالها من المدارس إلى سوق العمل في دول كثيرة من اجل توفير دخول إضافية تعينها على مواجهة الارتفاعات المتتالية في أسعار المواد الغذائية وعلى رأسها الحبوب، أو نداء الأمم المتحدة عبر أمينها العام "بان كي مون" بضرورة القيام بجهود عاجلة من اجل تفادي أوضاع قد تجر العالم إلى الفوضى، وإشارته إلى تأثر بلدان كانت حتى وقت قريب مثالا على الاستقرار مثل السنغال والكاميرون وموريتانيا، أو اجتياح المظاهرات لشوارع دول مثل بنغلاديش التي خرج فيها أكثر من عشرين ألف مواطن من عمال صناعة النسيج (عصب الصناعة الوطنية والمصدر الرئيس للعملة الصعبة) طلبا لزيادة الأجور من اجل مواجهة ارتفاع أسعار الأرز، أو قيام حكومات كحكومة الفليبين بإجراءات خاصة لمحاربة جشع مزارعي وتجار الأرز ومضارباتهم عن طريق طلب مساعدة الولايات المتحدة بتكوين مخزون من الأرز وطرحه في الأسواق بأسعار متهاودة (وهو ما استجابت إليه واشنطون سريعا بإرسالها أكثر من مئة ألف طن من الأرز من المخزون الحكومي الأمريكي مشفوعة بمساعدة نقدية بقيمة مئتي مليون دولار).

في أسباب ارتفاع أسعار الأرز وغيره من الحبوب والذي يتوقع له الاستمرار بحسب " معهد أبحاث الأرز الدولي" الذي يتخذ من الفليبين مقرا له، يمكن ذكر عوامل كثيرة مثل: ارتفاع أسعار الطاقة، تخصيص أو تحويل مساحات وكميات اكبر من الأراضي والمياه والأموال في الهند والصين والدول الأخرى المعروفة تقليديا كمصدرة للأرز لأغراض أخرى غير إنتاج الحبوب، تأثر محاصيل الأرز بالفيضانات والطقس القارس والكوارث الطبيعية التي اجتاحت الصين وفيتنام وبنغلاديش واندونيسيا وغيرها من الأمم المنتجة للأرز هذا العام، لجوء التجار والمستهلكين على حد سواء إلى التخزين تحت تأثير مخاوف حدوث ارتفاعات جديدة في الأسعار، على نحو ما حدث بصورة واضحة في قطر والولايات المتحدة، واخيرا لجوء بعض الدول مثل الهند وفيتنام ومصر والصين وكمبوديا والبرازيل إلى رفع أسعار حبوبها و فرض رسوم إضافية على منتجيها و مصدريها بغية تخفيض الكمية المتسربة إلى الخارج وزيادة الكميات المتجهة إلى الأسواق المحلية. والمعروف أن الهند التي تصدر سنويا ما مجموعه أربعة ملايين طن من الأرز حققت الاكتفاء الغذائي في الطعام بفضل ما عرف بالثورة الخضراء في ستينيات القرن الماضي زمن رئيسة حكومتها السيدة انديرا غاندي، لكنها اضطرت العام الماضي أن تستورد الحبوب للمرة الأولى منذ ستة عقود بسبب انخفاض مخزونها من القمح. وهكذا فهي تحاول اليوم في نظر المراقبين الا يتكرر ذلك بالنسبة للأرز، ولهذا لجأت في منتصف مارس/ آذار الماضي إلى رفع سعر الطن منه من ٦٥٠ دولارا إلى ١٠٠٠ دولار، مع فرض حظر منذ أكتوبر/ تشرين الأول على تصدير الأرز غير البسمتي الأقل جذبا للعملة الصعبة والأقدر من ناحية السعر على ملاءمة ظروف المواطن الهندي الاقتصادية.

وبالعودة إلى جداول الاستيراد الخليجية للأرز، نجد أن ٧٠ بالمئة من واردات دول مجلس التعاون الستة من هذه السلعة كانت من النوع البسمتي الذي جاء جله الأعظم من دولتين هما الهند والباكستان مع سيطرة الأولى على حصة الأسد. وهذا يعكس حقيقتين مهمتين: الأولى أن ٣٠ بالمئة من واردات دول مجلس التعاون من الأرز هي من أنواع أخرى غير البسمتي، وتأتي من دول مثل تايلند والفليبين وفيتنام ومصر والولايات المتحدة وبنغلاديش واندونيسيا، وربما لأغراض توفيرها لغير المواطنين ولاسيما للآسيويين من غير أبناء شبه القارة الهندية. الحقيقة الثانية هي أن جزءا معتبرا من العملة الصعبة المتحصلة من وراء بيع النفط إلى دول معينة مثل الهند تعود إلى الأخيرة في صورة أموال لسداد فواتير الأرز البسمتي الفاخر الذي صارت الهند اليوم تعتبره سلعة استراتيجية، بل لجأت مؤخرا إلى رفع أسعارها للمشترين الأجانب بغض النظر عن جنسياتهم، فأحدثت لغطا امتد من بنغلاديش المجاورة إلى كاليفورنيا حيث تقيم اكبر جالية هندية وصينية خارج القارة الآسيوية. وبهذا فان ما كان يقال من أن التحويلات المالية الضخمة للعمالة الهندية الوافدة إلى الخليج تعود إلى المنطقة في صورة عملة صعبة تدفعها نيودلهي سدادا لفواتير النفط الخليجي المرتفع الثمن، صار يقال مثله بخصوص وارداتنا من البسمتي الذي تعتبر الهند الأولى في زراعته وتصديره على مستوى العالم، تليها باكستان فبنغلاديش فالنيبال، بل الذي طورته الهند شكلا ونكهة ورائحة وتعبئة على مدى أجيال وعقود، فيما تخلفت فيه باكستان لأسباب ليس هنا مجال ذكرها.

وعليه تفتخر الهند اليوم أنها ليست فقط موطن ملك أنواع الأرز أي البسمتي (الكلمة تعني بالهندية الشيء ذي الأريج والنكهة الطيبة او ذي الملمس الناعم)، وإنما أيضا موطن افخر أنواع البسمتي على الاطلاق وهو النوع المعروف باسم " تيلدا" والذي تتميز بحباتها الطويلة التي يصل طولها قبل الطهي إلى ٨ مليمتر، وبعد الطهي إلى ١٨ مليمتر، مع خاصية عدم التصاق الحبات ببعضها البعض. وبإلقاء نظرة سريعة على المناطق التي يأتي منها البسمتي الفاخر في شبه القارة الهندية، نجد أنها المناطق الشمالية والشمالية الغربية في الهند، أي ولايات اوريسا وبيهار واوتار براديش والبنجاب وجامو، إضافة إلى أجزاء من ولاية البنغال الغربية، حيث توجد أوسع رقعة أراض زراعية لإنتاج الأرز في العالم وبمساحة إجمالية تبلغ ٤٤ مليون هكتار من السهول التي تروى بمياه الأنهار المتدفقة من جبال الهملايا في فصول ذوبان الثلوج. وهكذا فان لزراعة البسمتي شروط مناخية وطبيعية خاصة يجب تحققها للحصول على الأنواع الفاخرة والجيدة التي يمكن عرضها للمستهلك الخليجي. بل ربما لزراعته وإنتاجه والعناية بمحصوله أسرار لا يعرفها غير أبناء شبه القارة الهندية الذين توارثوا زراعته وتصديره عبر القرون والأجيال.

الأمر الآخر الذي نتمنى ألا يكون الجانب البحريني قد تعجل فيه هو أن للاسم أي "البسمتي" سحراً خاصاً لا يقاوم، ولا يعوض باسم آخر. وهذا الاسم صار اليوم ملكا خاصا للهنود-الباكستانيون يحاولون أيضا نيل الحقوق الحصرية للاسم لكن من دون نجاح - بل دارت معارك قانونية حوله حينما حاولت شركة أمريكية في تكساس عائدة للأمير الليختنيشتايني هانز آدم في سبتمبر/أيلول ١٩٩٧ وضع اسم "بسمتي" على منتجاتها من الأرز الأمريكي، وقتها وقعت أزمة دبلوماسية قصيرة بين واشنطون و نيودلهي التي هددت باللجوء إلى منظمة الزراعة والأغذية العالمية لحماية حقوقها. ما نريد قوله بإيجاز، أن استخدام اسم "بسمتي" على المنتج البحريني - الفليبيني المنتظر ليس بتلك السهولة، وبالتالي فتسويقه و قبول المستهلك به ليسا أيضا بالأمر السهل. كما أن إطلاق اسم آخر عليه قريب من بسمتي مثلما فعلت الشركة الأمريكية حينما اختارت اسم "كاسماتي"، لن يحل هو الآخر القضية، بل يفسدها أكثر.

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب اراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:

١ . لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة

٢ . يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ويرفق صورة شخصية مع المقالة.

٣ . ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:

Opinions112@yahoo.com